صدام مع الشرطة الصهيونية داخل المحكمة العليا

وقمع وتعذيب واعتقالات واحكام في الوطن المحتل

ردا على تصاعد النضال الجماهيري الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وسائر ارض الوطن المحتل خلال الاسابيع الاخيرة ، واتخاذها اشكالا جديدة من مهرجانات ومؤتمرات شعبية ، وتظاهرات منددة بالاحتلال والمشاريع الصهيونية لـ « الادارة الذاتية » واتفاقات « كامب ديفيد » ، وما تخللها خصوصا بمناسبة ذكرى الزيارة الخيانية للسادات من صدامات مع الشرطة والجنود الصهاينة ، ردا على ذلك ازدادت حملات الاعتقالات والتفتيش والعقوبات الجماعية الصهيونية المسعورة ضد مواطنينا الصامدين في ارضهم .

فبالاضافة الى الاضطهاد والقمع المعنوي من قبل سلطات الاحتلال الصهيوني ، وسعت هذه من اعتقالاتها للمواطنين وتعذيبهم امام لجان التحقيق الفاشية ، وتقديمهم الى المحاكم العسكرية لفرض احكام كيفية تزج بهم في السجون بمدد مختلفة في سبيل التأثير على روحهم المعنوية والنضالية .

محكمة رام الله

في الاسبوع الماضي ذكرت انباء الارض المحتلة ان المحكمة العسكرية الصهيونية في رام الله بالضفة المحتلة ، حكمت على المواطن عبد الكريم راجح من قرية كوبر قضاء رام الله بالسجن لمدة ثلاث سنوات .

وعلى المواطنين راشد نبيه فارس ومروان حسيب البرغوثي بالسجن لمدة اربع سنوات لكل منهما ، وذلك بتهمة مناوءة سلطات الاحتلال والانضمام الى منظمات المقاومة الفلسطينية . كما حكمت على المواطن اسامة مصطفى الحمد بالسجن لمدة سنة واحدة وذلك لاتهامه للمقاومة الفلسطينية ومشاركته المواطنين المذكورين سابقا في التخطيط لعملية فدائية .

وكانت سلطات الاحتلال قد اعتقلتهم في الثاني عشر من شهر تموز الماضي وتراقعت عنهم المحامية التقدمية اليهودية فلينسيا لانغر .

وفي غزة ، اصدرت المحكمة العسكرية الصهيونية في اواخر الاسبوع الماضي حكما على الشاب الفلسطيني مروان خليل ماجد بالسجن الفعلي لمدة اربع سنوات وباربع سنوات اخرى مع وقف التنفيذ . وذلك بدعوى الاتصال بالمقاومة الفلسطينية . ومن الجدير بالذكر ان الاحكام مع وقف التنفيذ يستخدمها العدو لاحداث انهيار معنوي لدى المواطن المحكوم تمنعه من شن نضالات اخرى ضد الاحتلال خوفا من اعادته للسجن ، كما يسعى العدو من ورائه الى جعل المحكوم شخصا خاضعا ومطيعا في السجن .

التفتيش في الضفة

قامت قوات الاحتلال الصهيوني يوم الاربعاء ٢٢ - ١١ الماضي بعملية تفتيش واسعة في بعض مدن الضفة المحتلة ، واقامت الحواجز في الطرق حيث فتشت السيارات وحوائج الركاب . وقد ادى ذلك الى تعطل المدارس لعدم وصول الكثير من المعلمين والطلاب الى مدارسهم . ولم يعط الصهاينة اي تبرير لعملية التفتيش الواسعة والدقيقة هذه . ومن المعلوم ان الصهاينة يلجأون لهذا الاسلوب لزرع الخوف وارباك المواطنين وتعطيلهم عن اعمالهم .

* طائرات « كفير » لغواتيمالا

كشفت مجلة « فلاي » البريطانية في عددها الصادر بتاريخ ٢٣ - ١١ الماضي ان نظام غواتيمالا في اميركا اللاتينية يعتزم شراء مقاتلات - قاذفة من نوع « كفير » التي يصنعها العدو ، والقريبة الشبه من طائرة الميراج .

وقالت المجلة الاسبوعية المتخصصة ان رئيس اركان سلاح الجو الغواتيمالي قام مؤخرا بزيارة لفلسطين المحتلة ، نزل فيها ضيفا على سلاح جو العدو وعلى الشركة الصهيونية الصانعة لطائرات « كفير » بغية التعرف على الطائرة وتحديد المواصفات التي يريدها وتجهيز الصفقة ، واضافت المجلة ان سلطات العدو الصهيوني ترغب في الحصول على تسهيلات خاصة ودعم سياسي من حكومة غواتيمالا لقاء الصفقة . ومن الجدير بالذكر ان سلاح الجو في غواتيمالا يمتلك حاليا قرابة عشر طائرات نقل خفيفة من طراز « عرافا » تصنعها نفس الشركة الاسرائيلية .

اضراب العاملين في الغوث

□ اعلن عمال وموظفو وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين اضرابا تحذيريا عن العمل للمطالبة بزيادة الاجور وتحسين ظروف عملهم واعطائهم بعض الامتيازات التي يستحقونها .

وفي غزة اعلن عمال الغوث انهم ابتدأوا منذ الاسبوع الماضي اضرابا عن العمل لمدة ساعة يوميا يتصاعد حتى يصبح اضرابا عاما ومفتوحا في نهاية السنة المالية اذا لم يستجب لمطالبهم . وطالبوا بتضامن باقي العاملين في وكالة الغوث في كل المناطق معهم . كما طالبوا بمساندة العمال العرب والهيئات العربية الاخرى .

من جهة اخرى شرح كريم خلف رئيس بلدية رام الله في نفس اليوم لمندوبي منظمة الصليب الاحمر الدولي ، اوضاع المعتقلين الفلسطينيين وما يتعرضون له من شتى صنوف القمع والتعذيب في سجون العدو الصهيوني ، كما طالب المندوبين بضرورة العمل على الافراج عن عدد من المعتقلين والمعتقلات ممن يعانون من حالات صحية سيئة ، ويذكر ان العديد من المعتقلين الفلسطينيين يعانون من عاهات مزمنة وامراض خطيرة نشأت لديهم بسبب التعذيب الوحشي وسوء ظروف الحياة في السجون ورداءة التغذية والعناية الصحية .

منع محاضرات سياسية

في الاسبوع الذي نظمته « جامعة بيرزيت » في الضفة المحتلة ، والذي اطلق عليه « اسبوع فلسطين » حيث اقيمت فيه معارض ومسرحيات ومهرجانات فنية ، منعت سلطات الحكم العسكري الصهيوني بعض المحاضرات السياسية التي كانت ضمن برنامج الاسبوع ، ومنها محاضرات للدكتور سليمان بشير ، والدكتور حيدر عبد الشافي ، والصحافي بشير البرغوثي . وجاء الالغاء على شكل امر من الحاكم العسكري الصهيوني لمدينة رام الله الذي استدعى الدكتور جابي برامكه رئيس جامعة بيرزيت وابلغه بأمر منع هذه المحاضرات .

ومن الجدير بالذكر ان العديد من الطلبة علقوا في الاسبوع جرائد حائط ولافتات تندد بالاحتلال ومشروع « الادارة الذاتية » واتفاقات « كامب ديفيد » والنهج الاستسلامي الخياني للسادات .

التعذيب بعد الاعتقال

وتذكر انباء الارض المحتلة ان السلطات الصهيونية قد زادت في الفترة الاخيرة شراسة في تعذيب المواطنين المعتقلين والمسجونين ، فقد تدهورت صحة المناضل الفلسطيني احمد محمود الجبارين المعتقل في سجن نابلس نتيجة اساليب العدو الفاشية الجديدة في التعذيب . وقد قامت سلطات السجن بنقله من سجن نابلس الى سجن الخليل مؤخرا دون ادخاله الى المستشفى لعلاجه او اطلاق سراحه ليتسنى لاهله معالجته رغم المطالبات الواسعة لذلك .

احكام في جنين

اصدرت محكمة جنين العسكرية الصهيونية خلال الاسبوع الماضي مجموعة من الاحكام على بعض المواطنين المقدمين اليها بتهم مختلفة ، كان من بينها الحكم على المواطن عزام هزاع بالسجن لمدة ثلاث سنوات فعلية واربع سنوات مع وقف التنفيذ ، وعلى المواطن سليم شريمه بالسجن لمدة سنتين ، وعلى المواطن محمود عوده بالسجن لمدة سنتين فعلية ومثلها مع وقف التنفيذ ، وعلى المواطنين رشاد عبد الله ضراغمه ونواش علي ضراغمه من بلدة طوباس بالسجن لمد ةعامين لكل منهما ، والمواطن فضيل صادق زكارنه من بلدة قباطيه بالسجن لمدة ستة اشهر ، وذلك بتهمة مقاومة الاحتلال والانتماء الى الثورة الفلسطينية واجراء الاتصالات لتنظيم الخلايا .

الضغط على البلديات

ومن ضمن الضغوطات التي تتعرض لها المجالس البلدية في الضفة الغربية بعد مؤتمر نابلس الذي رفض الاحتلال ومشاريع « الادارة الذاتية » ، ما حدث خلال الاسبوع الماضي عندما منعت شرطة العدو الصهيوني كل من كريم خلف رئيس بلدية رام الله وابراهيم الطويل رئيس بلدية البيره من دخول المحكمة الصهيونية العليا اثناء النظر في قضية اراضي البيره التي تزمع السلطات الصهيونية مصادرتها لانشاء المستوطنات عليها . وقد وجهت الشرطة اهانات وكلمات بذيئة لرئيس البلدية . وقد رد كريم خلف بانه لن يتصادم مع الشرطة لانه يعرف المخطط الذي يسعى وراءه هؤلاء وذلك لتكرار حادثة « بيت حالا » عندما اصطدم رئيس بلديتها مع الشرطة التي استفزته وادى ذلك الى طرد السلطات الصهيونية المحتلة له من رئاسة البلدية .

صدام في المحكمة

وفي نفس الجلسة وقع اصطدام واسع بين المواطنين الفلسطينيين المدعين لتجريدهم من ارضهم مع قوات شرطة الاحتلال داخل مبنى المحكمة ، وذلك عندما تدخلت الشرطة لاسكات المواطنين الذين حولوا الجلسة الى مهرجان هتفوا فيه ضد الاحتلال والاجراءات التعسفية ومصادرة الاراضي .

وقد رفض المواطنون اخلاء القاعة مما ادى الى مهاجمة الشرطة لهم بالهراوات ومن ثم اطلاق الغاز المسيل للدموع عليهم ، واعتقال عدد منهم .

■

الميزانية الاسرائيلية الجديدة والازمة الاقتصادية

يناقش مجلس وزراء العدو مشروع الميزانية المالية السنوية للحكومة التي تشمل الفترة من نيسان ٧٩ وحتى نيسان ١٩٨٠ ، الذي قدمه وزير المالية سيمحا ايرليخ بقيمة حوالي ٣٠٢ مليار ليرة اسرائيلية .

وذكرت مصادر وزارة المالية ان مشروع الميزانية يراعي عدم الوصول الى اتفاق زائد او عجز في المصروفات ، ويأخذ في الحسبان وصول نسبة التضخم المالي الى حوالي ٣٧ بالمئة في السنة القادمة .

وقد سبقت مناقشة مشروع الموازنة ، مناقشات حامية ومقترحات حجب ثقة عن حكومة بيغن في الكنيست خلال الاسبوع الماضي بسبب السياسة الاقتصادية التي اتبعها ايرليخ في محاربة التضخم والكساد والازمة الاقتصادية الخانقة التي تحكم النشاط الاقتصادي في الكيان الصهيوني . وقال نواب المعارضة انه بدلا من تنفيذ وعود ايرليخ بتخفيض معدلات التضخم الى ٢٨ بالمئة فانها ارتفعت لتصل الى حوالي ٥٤ بالمئة . وشدد المطالبون بحجب الثقة عن الحكومة على ان ميزانية العام السابق كانت سببا من اسباب تصاعد التضخم وارتفاع الاسعار الجنوني . ومن الجدير بالذكر ان ميزانية العام السابق (٧٨ / ١٩٧٩) بلغت حوالي ٢٠٠ مليار ليرة اسرائيلية . ومع ذلك فقد اضطر اعضاء تكتل الليكود الوقوف الى جانب حكومتهم والتصويت معها في الكنيست ضد قرار حجب الثقة مع ان اغلبهم ضد السياسة الاقتصادية التي يتبعها ايرليخ ، ولكن عدم التزامهم هذا لم يترجم نفسه في التصويت لخوفهم على حكومتهم من السقوط ، مع ملاحظة ان بعضهم صوت فعلا مع حجب الثقة على اساس المعارضة للسياسة الاقتصادية فقط . وسقط الاقتراح بفارق ١٢ صوتا فقط .

وقبل ان يقدم ايرليخ ميزانيته الجديدة ، قال ان تخفيضا كبيرا سيطال اغلب مخصصات الوزارات ، وانه اذا لم يوافق عليها فان التضخم سيزداد . وعلم ان وزراء كثيرين يعارضون تخفيض مخصصات وزاراتهم . وسيعني اقرار الميزانية تخفيضات في مخصصات اغلب الخدمات التعليمية ، والصحية ، والمساعدات الاجتماعية ، والرفاه ، وحتى الدفاع . ولكي نعرف ان المخصصات قد خفضت ولا نقع في خداع الارقام لرؤية رقم الميزانية الجديدة اكبر بكثير من الميزانية السابقة علينا ان نعرف ان قيمة الليرة الاسرائيلية قد انخفضت بشكل كبير فعليا خلال السنة الماضية كما ان ارتفاع الاسعار والتضخم جعل من القيمة الفعلية للميزانية الجديدة اقل من قيمة الميزانية السابقة ، مع ملاحظة تصاعد الاحتياجات الطبيعية .

وقال وزير التعليم هامر ان مخصصاته ستخفض حسب الميزانية الجديدة بنحو مليار دولار وهذا يضر بخطط التعليم . أما كاتس وزير العمل والرفاه ، فقال ان تخفيض نصف مليار في ميزانية وزارته سيكون بمثابة ضربة قاتلة للوزارة ، ويضر بمستقبل الاطفال المتخلفين والمحتاجين . ويعارض وزير الزراعة شارون التخفيض ايضا ، أما وزير الدفاع فانه يخوض صراعا مع ايرليخ حول مبلغ يطالب وايزمان بزيادته على مخصصات وزارته ، ومن المعلوم ان ميزانية الدفاع للسنة السابقة بلغت حوالي ٦٠ مليار ليرة . وقال وايزمان أن الميزانية المخصصة له تبلغ ٤٠ مليار ليرة فقط وهذا يمكن ان يكفي لسد نفقات انتقال الجيش المنسحب من سيناء واستقراره في النقب وليس اكثر من ذلك .

والمهم في الميزانية الجديدة انها ستؤدي الى تخفيض كبير في الدعم (المساعدة) الحكومية لاسعار السلع الغذائية الاساسية مما يعني ارتفاعا كبيرا في الاسعار . فقد قدر عند تطبيق هذه الميزانية ان تتضاعف اسعار الخبز والزبدة والزيت والحليب ومشتقاته والمواصلات والايجارات . وستقلص خدمات الحكومة اي لن تبنى مستشفيات أو مدارس جديدة . وستوحي الحكومة للبلديات بزيادة ضرائب الخدمات والبريد والهاتف . ويقدر ارتفاع الاسعار عموما بحد ادنى يساوي ٩٠ بالمئة . وسيجري تسريح ٣٠٠٠ عامل .

وقالت الصحف الصهيونية ان الميزانية الجديدة تعني فشلا جديدا للسياسة الاقتصادية التي تتبعها حكومة بيغن ، وانها تعني عدم التوجه لمصارعة المشاكل الاقتصادية الاساسية . وذكرت « دافار » في عددها ليوم الاربعاء الماضي ان هذه الميزانية تبنى على اساس ان التضخم يصل الى ٣٨ بالمئة فقط بينما هو سيصل في الحقيقة الى ٧٠ - ٨٠ بالمئة .

ويصر ايرليخ على وجوب الموافقة على ميزانيته واستمرار تجميد الاجور مع تضاعف الاسعار وتقليص الخدمات (عدا خدمات السجون التي كانت الوحيدة التي زادت مخصصاتها في الميزانية الجديدة) . لذا لا يتوقع احد من الاقتصاديين الصهاينة التمكن من حل مشكلة الازمة الاقتصادية الحالية بل يرى بعضهم ان الازمة ستزداد وتتعقد .